

مسلم وربما كان فيه من حديث مروان من طريقه وقد تقرر أن المجاز أو الحسن المعدل لأن عنده زيادة علم ولأن قبوله تصديق للمجاز والمعدل والأعمال أولى من الأفعال إن قلت ما روي ملتزم الرواية عن العدل الآن هذا في ظنه ولعله لم يطلع على ما فيه من قبح أو كان يرى أن ما قبح به ليس بجازع عنده لاختلاف انظار انظار في ذلك قلت معلوم أن هذا مراد الملتزم إلا بالقول بعد تتبع من تتبع ما رآه عدلا فوجد المتبع بخلاف ذلك سلك على الناظر في عدالة من روي عنه هؤلاء الملتزمين لعدالة الرواة تجوز أنه ليس بعدل ودليل التجوز ظهور غير العدل في روايتهم وحينئذ فلا يبقى محذور روايات من لا يروي إلا عن عدل تعدلوا وهذا واضح السادسة من البعد عن الأوصاف قول ابن القطان أن في رجال الصحيحين من لا يعلم إسلامه فضلا عن عدالته وكم بين هذا وبين قول الناظر السابق أيضا وكلام ابن القطان وإن تلقاه بعض محققي المتأخرين بالقول فليس بمقبول ثم من المعلوم أنه لا يروي أحد من أهل العلم كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن غير مسلم فلا بالأفراط ولا بالتعريط وكلا طرفي قصد الأمور ذميمة السابعة قول الذهبي أن أهل البدعة الكبرى للباطن على الشيعيين الدعاة إلى ذلك لا يقبلون ولا كرامة غير صحيح فقد أخرج الجماعة عن من هذا القبيل كعدي بن ثابت وتقدم لك أنه قال الدار قطنى ووثقه الجليل ولا يحصى من وثقه من أهل هذه المصنفة ولا تراهم يعولون الأعلى الصدوق كما قال البخارى في ابواب ابن عائد بن مدليج كان يروي الأجزاء إلا أنه صدوق وقد وثقه من سلف والعجب من قبول غلاة الشيعة ورد مثل الحارث الأعور والمقدح فيه بالتشيع حتى تكلف مسلم في مقدمة صحيحه بذكر أشياء عن الحارث لاتعد قد حاورا جرحا كقول أنه قال خلعت الوحي في سنتين أو في ثلاث سنين وفي الرواية الأخرى القرآن من الوحي أسند قال في شرح مسلم للنووي ذكر مسلم هذا في جملة ما أنكر على الحارث

سنة  
عدهم نسخة القيس

وخرج به واخذ عليه من قبح مذهبه وغلوه في التشيع وكذب به انتهى قلت العجب من القدر بهذه العبارة التي ما تكاد تبين المراد بها مع صحة حملها على ما لاضير فيه كما سمعنا عن الخطابي وأعجب منه قول شارح مسلم أنهما من قبيح مذهبه وغلوه في التشيع وأي مساس لهيته الألفاظ بالتشيع ما هذا با نصاب واحسن القاضي عياض حيث قال أرجو أن هذا يعني الكلام الذي نقله مسلم عن الحارث من اخف احواله لاحتماله الصواب فقد نسره بعضهم بأن الوحي هنا الكتاب ومعرفة الخط قاله الخطابي يقال اوحى ووحى إذا كتب وعليه ليس على الحارث في هذه درك انتهى إن قلت قد حو فيه بالكذب قلت تعجبنا من قد حرم فيه بالتشيع وفي اتیانهم بكلام ليس فيه شيء من قبح ولا تشيع الثامنة أن أهل الحديث اتفق لهم من مخالفة فروعهم لاصولهم مثل ما اتفق لأهل الآثار المنون أصولوا أنه لا يقبل الداعية وسمعت قبولهم له واصلوا أنه لا يقبل عندهم الروايفض وسمعت قبولهم له واصلوا أنه لا يقبل أهل الأجزاء وتراهم يقبلونهم واصلوا أنه لا يقبل أهل القدر وتراهم يقبلون من أتصف به وهذا كله يرشدك إلى صحة ما قرأناه من أنه لا يلاحظ الاطن الصدوق ولقد كرر في العواصم أن المعتبر في الراوى ظن الصدوق وأنه مدار الرواية التاسعة كلام الأقران المتعادين في المذهب والعقائد لا ينبغي قبوله فقد فتح باب المذهب عداوات وتعبات قل من سلم منها الأمر عصمه الله قال الماخذ الذهبي في ترجمة أحمد بن عبد الله ابن نعيم ما لفظه كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعاب به ولا سيما إذا لرح لك أن العداوة لمذهب أو لمذهب لا يتجوز منه الأمن عصم الله بها علمت أن عصرا من الإحصار سلم أهلهم من ذلك سوى النيين والهيبيين فلو شئت لسردت من ذلك كرايس انتهى وهذا الكلام الذهبي ونصه وقد عقب عليه ما عابه علي غيره قال ابن السبكي في الطبقات نقلنا عن



منه في رواية  
أنه لعداوة الذهب